Royaume du Maroc

Ministère de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement
Département de l'Energie et des Mines

المملكة المغربية

وزارة الطـاقة والمعـادن والمـاء والبيئـة
قطـاع الطـاقة والمعـادن

المؤتمر العربي التاسع للطاقة

كلمة السيدة أمينة بنخضراء
وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة

الدوحة في 9 ماي 2010

سيدي الرئيس معالي الأستاذ عبد الله بن حمد العطية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الطاقة بدولة قطر
معالي الأستاذ عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية
معالي الأخوة الوزراء، أصحاب السعادة ، حضرات السيدات والسادة

يطيب لي في البداية أن أتقدم بخالص الشكر إلى دولة قطرالشقيقة أميرا و حكومة و شعبا على استضافة المؤتمر العربي التاسع للطاقة. و إنه لمن دواعي الشرف والسرور أن أشارك في هذا المؤتمر مع نخبة متميزة من المسئولين الأوليين و الخبراء الأكفاء في الميادين المختلفة للطاقة الذين يقومون بدور أساسي في بلورة الإستراتيجيات الطاقية العربية لتكييفها مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي و المحلي بحيث تمثل الطاقة محركا حيويا في تطور و تقدم الشعوب عبر التاريخ.

و بالفعل، فإن مؤتمرنا هذا المنعقد تحت شعار "الطاقة والتعاون العربي" يكتسي أهمية بالغة حيث يأتي في ظرفية أزمة عالمية شاملة تنذر في عمقها بانتقال العالم إلى نظام إنتاجي جديد يشكل قطيعة تاريخية مع نماذج الإنتاج والاستهلاك الحالية سيبزغ عنه عهد جديد تسوده تقنيات ومؤسسات ونظم اقتصادية و اجتماعية و تنظيمية مبدعة و خلاقة ستفضي إلى تألق العالم لمستوى أرقى من التقدم ينسجم مع أسس النمو المستدام الذي يوفق بين التنمية الاقتصادية المسؤولة والتوزيع المنصف للثروات و محو الفقر والتهميش مع المحافظة على البيئة ومقاومة التحولات المناخية.

و في هذا السياق، تظهر معالم علاقات دولية جديدة تفرضها توازنات منبثقة عن تعدد الأقطاب المتمثل في تكتلات إقليمية قوية و مرتبطة و متنافسة تستوجب ابتكار حكامة شمولية جديدة تنظم بأكثر فعالية العولمة الكاسحة المستندة على المضاربات المالية والاقتصاد المصطنع. وفي المقابل، فإن الاقتصاد الجديد سيعتمد على صناعة بضائع ذات قيمة مفيدة و طرق جديدة في الإنتاج و الاستهلاك مقتصدة في استعمال المواد الأولية و الطاقة وتستند إلى أنشطة اقتصادية مستدامة حسب توزيع جغرافيي متجدد ضمن علاقات تضامن وتقارب تتجاوز التمييز البائد القائم حاليا بين الشمال والجنوب.

وفي هذه الآفاق يأخذ التضامن والتعاون العربي كل أبعاده المصيرية لتتمكن الأمة العربية من التغلب على التحديات الكبرى التي يحملها هذا التوجه العالمي و يستغل الفرص الجسيمة التي يكتنفها. ومن هذا المنطلق، و بفضل الثروات الطبيعية الهائلة والموارد البشرية المقتدرة والوافرة التي تمتلكها أمتنا، تتوفر لدينا كل المقومات المطلوبة لإنشاء مجال عربي متناسق و متكامل له القدرة اللازمة للاندماج بتنافسية في السوق العالمية و الإقليمية.

و في هذا الإطار فإن تنظيمات مثل الجامعة العربية و مجلس التعاون الخليجي وإتحاد المغرب العربي وكذا منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول و المنظمة العربية للتصنيع والتعدين والصناديق العربية للاستثمار و للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و كذلك اللجان الكبرى و القطاعية القائمة بين الحكومات و اتفاقيات التبادل الحر بين بلدان عربية كاتفاق أكدير تشكل كلها بنيات أساسية تساعد في إنشاء كتلة عربية متراصة و سوق موحدة يكون لها الوزن المطلوب للتعامل بشكل

متوازن مع الكتل الأخرى. و من أجل هذا الهدف وجب علينا كذلك إنشاء مقاولات مشتركة و تحالفات إستراتيجية في ميادين الصناعة و الفلاحة والتكوين و البحث و التطوير تمكننا من تحويل اقتصادنا من مرحلة تصدير المواد الخام إلى مرحلة صناعة متقدمة في إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة عالية و الدخول إلى عهد المعرفة والحداثة والتكنولوجية المتطورة.

وتماشيا مع هذا المسار التاريخي فإن نظام الطاقة العالمي سيتطور بعمق ليؤمن و بأسعار معقولة حاجيات الطاقة المتصاعدة للعالم و بالأخص للدول النامية التي دخلت مرحلة النمو بوثيرة عالية. و لإرضاء هذا الطلب المتزايد سيتم اللجوء إلى جميع أنواع الطاقة و تنويع تركيبة الباقة الطاقية التي ستبقى تتصدره الطاقات الأحفورية طوال الخمسين السنة المقبلة مع استعمالها بتقنيات نظيفة قبل أن تحتل مكانها الطاقات المتجددة التي تنمو بوتيرة تصاعدية و التي ستستعمل على نطاق واسع ومكثف مع نضج تكنولوجياتها السريع والمتواصل. كما أن استغلال منابع الطاقة المتجددة النظيفة والدائمة و آليات النجاعة الطاقية وعقلنة استعمال الطاقة تعد ركائز جوهرية في هيكلة النظام الطاقي الجديد الذي تفرضه المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة و المحافظة على البيئة و مواجهة تقلبات المناخ.

حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب الذي يعرف تطورا اقتصاديا واجتماعيا سريعا والذي يلبي حاجياته الطاقية بالاعتماد الشبه الكلي على الاستيراد بنسبة تفوق 95 %، سيرتفع طلبه على **الطاقة الأولية** وعلى **الطاقة الكهربائية** بالنسبة لمستواه الحالي بما يزيد عن **ثلاثة مرات و أربع مرات** على التوالي في أفق 2030.

وقصد مواكبة هذا الطلب المتزايد على الطاقة والتجاوب مع التوجهات العالمية السالفة الذكر، اعتمد المغرب **إستراتيجية طاقية جديدة** و متكاملة تحتل فيها الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية مكانة أساسية تمكننا في آن واحد من تلبية الطلب المتصاعد على الطاقة و الحفاظ على البيئة و كذلك تقليص تبعيتنا الطاقية للخارج.

وترتكز هذه الإستراتيجية على أهداف واضحة و محددة ترمي إلى:

- ✓ تأمين التزويد بالطاقة و توفيرها وتعميم الولوج إليها بأسعار مناسبة مع المحافظة على البيئة،
- ✓ تدبير محكم للطلب على الطاقة،
- ✓ اقتناء التكنولوجيات المتطورة و التحكم في استعمالها،

و لبلوغ هذه الأهداف تتمركز هذه الإستراتيجية حول المحاور الأساسية التالية :

- تشكيل باقة كهربائية مثلى تلجأ إلى خيارات تكنولوجية موثوقة و تنافسية.
- رفع حصة الطاقات المتجددة في ميزان الطاقة
- اعتماد النجاعة الطاقية كأولوية و طنية .
- تعبئة الموارد الوطنية.
- الاندماج في المنظومة الطاقية الجهوية .

وقد تم تفصيل هذه الإستراتيجية حسب مخططات و برامج عمل على المدى القريب والمتوسط و البعيد.

وعلى المدى القريب إلى حدود 2012، تم اعتماد **المخطط الوطني للتدابير ذات الأولوية** بغية ملائمة العرض و الطلب على الكهرباء، حيث يهدف هذا المخطط إلى التسريع بإنجاز المشاريع الكهربائية المبرمجة وتعميم المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض واعتماد التوقيت الصيفي GMT+1 وتسعيرات تحفيزية تشجع الخواص و المقاولات على الاقتصاد في استهلاك الكهرباء. دخلت جميع هذه التدابير حيز التنفيذ حسب الرزمانة المصممة لها.

وبالنسبة للمدى المتوسط أي إلى حدود 2020 ستنجز محطات كهربائية كبرى جديدة يستعمل الفحم فيها كمصدر للإنتاج الأساس إلى جانب الطاقات المتجددة الريحية و الشمسية و المائية التي ستشهد تصاعدا قويا في المزيج الكهربائي.

وأبرز هذه المشاريع، **المشروع المغربي للطاقة الشمسية** الذي أعطى صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله انطلاقته يوم 2 نوفنبر2009 لإنشاء محطات شمسية بقدرة 2000 ميكاواط موزعة على خمس مواقع تكون كلها جاهزة سنة 2020 حيث ستغطي آنذاك 10% من الطلب على الكهرباء و تمثل مع الطاقات المتجددة الأخرى 42% من القدرة الكهربائية الإجمالية المنشأة.

وسيتم التنفيذ العملي لهذا لمشروع الضخم الذي تقدر كلفته بتسعة ملايير دولار على أساس شراكات بين القطاع الخاص و العام . وفي هذا الصدد أصدرت في 30 مارس الماضي الوكالة المغربية للطاقة الشمسية المنشأة خصيصا للسهر على تنفيذ مشاريع الكهرباء من أصل شمسي طلب دولي للإدلاء بالاهتمام لإنشاء أول محطة من المشروع بقرب من مدينة ورززات بقدرة 500 ميكاواط سيتم تشغيلها في سنة 2015.

وأغتنم هذه الفرصة لأوجه نداء حارا إلى جميع المؤسسات العربية المهتمة للمشاركة في هذا المشروع الضخم الذي سيمثل نموذجا رائدا في استغلال الطاقة الشمسية في المنطقة العربية التي تزخر بمؤهلات كبيرة في هذا الميدان.

وعلى صعيد آخر يعتبر هذا المشروع **لبنة في تنمية إنتاج الكهرباء الخضراء** من الطاقة الشمسية في العالم العربي تمكنه من تلبية طلبه المتصاعد على الكهرباء وتغطية عجزه المنتظر من الماء بتحلية مياه البحر كما يمكن تصدير قسط منها إلى أوروبا عن طريق **اندماج شبكاته المرتبطة في الحلقة الكهربائية المتوسطية المقبلة** و التي يشكل **فيها الربط الكهربائي القائم بين الجزائر و المغرب و إسبانيا شطرا حاسما في المبادلات الكهربائية العربية الأوروبية,**

ومن جهة أخرى، يدخل كذلك في سياستنا الطاقية **تنمية استعمال الغاز الطبيعي** عن طريق الأنبوب المغاربي- الأوروبي واستيراد الغاز الطبيعي المسيل.

وفي المدى البعيد تبقى كل الخيارات مفتوحة أمام اللجوء إلى **الكهرباء النووية** واستغلال **الصخور النفطية** و كذا استعمال **النفايات العضوية والوقود المستخرج من الكتلة الحية.**

وفي نفس السياق ، يشكل **تكثيف التنقيب عن الهيدروكاربورات** في إطار الشراكة مع الشركات العالمية محورا أساسياً في إستراتيجيتنا الطاقية لاستكشاف موارد محلية للحد من تبعيتنا الطاقية مزدوجة مع خفض حصة المواد البترولية في الميزان الطاقي الوطني.

و في نفس الاتجاه، **فإن النجاعة الطاقية** تعتبر **أولوية وطنية كبرى** نهدف من خلالها إلى تحقيق اقتصاد في استهلاك الطاقة يصل على الأقل إلى 12 % في أفق 2020 و ذلك بتعميم آليات حسن تدبير الطاقة في جميع المرافق الاقتصادية والاجتماعية و الإدارية على الصعيد الوطني والإقليمي و المحلي.

و يتم تحقيق هذا الهدف بتوطيد التدابير المتخذة حاليا وبانتشار مفعولها عبر إدماج النجاعة الطاقية في البنايات الجديدة وإنشاء وتنمية مدن خضراء وكذالك التوليد المزدوج في ميدان الصناعة و تحديث حظيرة السيارات و تطوير و عصرنة النقل العمومي.

حضرات السيدات و السادة،

إن اندماجنا في الاقتصاد العالمي والإقليمي و بالأخص العربي والأورو المتوسطي محور أساسي في إستراتيجيتنا التنموية بشكل عام و الطاقية يشكل خاص وفي هذا الإطار أريد هنا بأن أنوه بالتعاون المثمر القائم بين المغرب والبلدان العربية الشقيقة في مجال الطاقة أكتفي بذكر بعضها و التي تترجم اندماجنا المتصاعد في التعاون العربي:

- إسناد امتياز الإنتاج للمحطة الحرارية بجرف الأصفر إلى المجموعة الإماراتية " الطاقة " .
- الربط الكهربائي مع الجزائر و الأنبوب المغاربي – الأوروبي

- استيراد ما يناهز 80% من حاجياتنا من النفط الخام من السعودية و العراق و ما يقارب 50% من استهلاكنا لغاز البترول السائل من الجزائر[سنة 2009].
- دخول الشركة الليبية " ليبية أويل" إلى سوق توزيع المواد البترولية.

وختاما أتمنى لمؤتمرنا النجاح في تعزيز التعاون العربي في جميع الميادين و بالأخص في قطاع الطاقة الذي سيعرف تحولات عميقة في إطار التغيرات الجذرية التي ستعم العالم ككل بحكم متطلبات التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة. إن هذه الآفاق وما تحمله من تحديات كبرى نستطيع التغلب عليها وفرص جسام في متناولنا استغلالها تتطلب منا تقوية تآزرنا و تعاوننا في إطار رؤيا عربية متكاملة و منسجمة.